الثلاثاء ٢٨ / كانون٢/٢٠٢٥

واشنطن بوست: هذه التحديات التي واجهها ترامب في الأسبوع الأول؛ أوراسيا ديلي: البناء من جديد أسهل من الإصلاح؛ نيوزويك: ترامب يطلق سراح المجرمين ويحتجز الضحايا الأبرياء؛ يو اس تودي: لماذا تحايل ترامب على القانون لإنقاذ تيك توك؛ أرغومينتي إي فاكتي: أمريكا تفتقر إلى أدوات الضغط على روسيا؛ إزفيستيا: هل ستتمكن الولايات المتحدة من تحطيم أسعار النفط! الشرق الأوسط: الأوروبيون يرفضون إعطاء السلطات السورية «شيكاً على بياض» رغم تجميد بعض العقوبات.. ووفد روسي رفيع إلى دمشق لترتيب العلاقات المستقبلية؛ روسيا اليوم: الاقتصاد السوري بعد الحرب.. انفتاح غير مسبوق على البضائع الأجنبية؛ الجزيرة: تمويل إعادة إعمار سوريا.. مقدرات وطنية ومنح عربية؛ الجزيرة: جغرافيا سياسية جديدة وتحالف جديد: دمشق- بغداد- أنقرة! نتنياهو يعتزم زيارة واشنطن الأسبوع المقبل؛ الشرق الأوسط: ماذا قالت إسرائيل وإعلامها عن مشاهد العودة في غزة؛ مسؤولون أمريكيون يوضحون مبادرة ترامب لإخلاء القطاع من سكانه؛ التايمز: بعد تصريحات ترامب عن غزة.. الدول العربية أمام خيار تدمير الذات أو تدمير حلم الدولة الفلسطينية؛ واشنطن بوست: تصريحات ترامب عن "تطهير" غزة تربك حلفاءه العرب وتهدد بزعزعة استقرارهم؛ الخليج: ترامب وتهجير الفلسطينيين! القدس العربي: ١٠منظمات تنتقد إحالة المئات لمحاكم الإرهاب قبيل جلسة استعراض ملف مصر في مجلس حقوق الإنسان؛ مقترح ترامب لتهجير الفلسطينيين يهدد بانتهاء مرحلة "الحليف الإستراتيجي" في العلاقات المصرية الأمريكية؛ الأهرام: تلاحم الدولة والشعب في رفض تهجير الفلسطينيين..؟!!

الموضوع الرئيس: غرور القوة الترامبي يُقلِق الداخل والخارج.. ويواجه تحديات..؟!!

قالت صحيفة **ويست فرانس**، إن الولايات المتحدة وبفضل العمليات العسكرية الجارية في أوكرانيا، تمكنت من زيادة أرباحها من مبيعات الأسلحة في عام ٢٠٢٤. ونقلت عن بيانات الخارجية الأمريكية، **بأن نسبة زيادة الأرباح الأمريكية من بيع الأسلحة، بلغت في العام الماضي ٢٩%، ووصلت إلى ٣١٨.٧ مليار دولار. وتتوقع شركات تصنيع الأسلحة الأمريكية أن تظل أرباحها ثابتة في أرباح السنة المقبلة بفضل الطلبات على أنظمة باتريوت وقذائف المدفعية والمركبات المدرعة.**

من جهتها، قالت صحيفة واشنطن بوست إن **الرئيس ترامب أمضى أسبوعه الأول في منصبه بإصدار سيل من القرارات، إذ عفا عن أنصاره الذين اعتدوا على الشرطة واقتحموا مقر الكونغرس (الكابيتول) في السادس من كانون الثاني ٢٠٢١، وألغى التصاريح الأمنية لمنتقديه وطرح مقترحات مثيرة مثل إلغاء الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ؛ بيد أن الصحيفة ترى أن تطلعات ترامب التي أفصح عنها في الساعات الأولى من توليه منصبه، لم تتحقق في بعض النواحي، بما في ذلك إخفاقه حتى الآن في ملء الشواغر في الوظائف الرئيسية لإدارته الجديدة، وفي الطعون القضائية في الأوامر التنفيذية التي استعصت على التدقيق القانوني، والتوجيهات التي لم يكن لها أثر فوري.**

ونقلت الصحيفة عن ٣ أشخاص على اطلاع بالوضع -تحدثوا إليها شريطة عدم الكشف عن هوياتهم- أن بعض الهيئات الحكومية الفدرالية تعمل بأقل من ثلث قوتها، بقيادة فرق من الموظفين الذين عينوا مؤقتا للبدء في وضع أسس جدول أعمال الرئيس، بينما ينتظر مرشحوه المصادقة من مجلس الشيوخ. كما أصدر قاض فدرالي يوم الخميس أمرا تقييدياً لمدة أسبوعين يمنع ترامب من المضي قدما في محاولة إنهاء حق المواطنة بالميلاد. ووفقا للصحيفة، فإن الإعداد المكثف للسياسات الجديدة لم يمنع الطعون القانونية، **ويرجع أحد الأسباب في ذلك إلى أنها لم تخضع لعملية صنع السياسات التقليدية، والتي تتضمن عادة مدخلات من مختلف دوائر السلطة التنفيذية، بما في ذلك رأي المستشار القانوني للدولة..!!!**

ونشرت صحيفة **أوراسيا ديلي** الروسية، مقالاً تناول سياسة ترامب التي ستؤدي إلى انهيار عدد من المؤسسات الأمريكية؛ **فقد كتب الباحث في الشؤون الأمريكية مالك دوداكوف** في قناته على تلغرام: **"أدت المراسيم الأولى للرئيس دونالد ترامب إلى شلل العديد من الإدارات الفدرالية في واشنطن. وعلى وجه الخصوص، البوابات الإلكترونية لوزارة النقل، التي يجري من خلالها تمويل إصلاح البنية التحتية للطرق. وتم تجميد المنح المخصصة لوزارة الصحة".**

ووفق دوداكوف، "يجري خفض مخصصات مشاريع أقرها بايدن مثل إصلاح البنية التحتية. لقد أنفقوا عليها ٦٠٠ مليار دولار وكانت النتائج ضئيلة، فيما تقادمت البنية الأساسية في أمريكا قديمة- سواء سكك الحديد، أو شبكات الكهرباء، والسدود، والجسور- وباتت في حالة سيئة؛ ٤٧ ألف جسر أمريكي في حالة سيئة، و١٥ ألف سد قد ينهار في أي لحظة، ومتوسط عمر شبكات الكهرباء يقترب من ٧٠ عامًا. إن إعادة إنشاء البنية التحتية تتطلب تريليونات الدولارات، ولا مكان للحصول عليها. ولذلك، فقد تقرر في الوقت الراهن تجميد كل شيء"؛

وأضاف دوداكوف: "بدورها، تعرضت وزارة الصحة للهجوم بسبب الفضائح المتعلقة بتمويل برامج أبحاث فيروس كورونا في ووهان. لقد أخفوا ذلك بكل الطرق الممكنة، وقد يتم إغلاق العديد من

المختبرات؛ كما تعرضت لانتقادات شديدة وكالة إدارة الطوارئ الأمريكية، التي تورطت في فضيحة رفض مساعدة الناس في المناطق التي يعيش فيها أنصار ترامب أثناء الأعاصير. وفي ولاية كارولينا الشمالية، لا يزال العديد من الناس مجبرين على العيش في الخيام؛ **وتأتي وزارة الخارجية، ووكالات الاستخبارات، والبنتاغون في المرتبة التالية على القائمة. في الوقت الحالي، يُحظر عليها تعيين مسؤولين جدد. سوف يستمر انهيار نظام الدولة، وهو الهدف الأساسي لفريق ترامب". وخلص دوداكوف إلى أن الهدم والبناء من الصفر أسهل من محاولة الإصلاح..!!!**

ولفت روس روزنفيلد، في مجلة **نيوزويك** الأمريكية، إلى أنّ **الرئيس ترامب وعد "بإعادة القانون والنظام إلى مدننا"، ولكن من الواضح أن واشنطن العاصمة ليست واحدة من تلك المدن؛ فقد** حقق ترامب رقمًا قياسيًا في عدد الأوامر التنفيذية التي وقعها في أول يوم له في منصبه. ومن بين هذه الأوامر إلغاء التغييرات التي أجراها الرئيس أوباما على الرعاية الصحية والتسجيل في قانون الرعاية الميسرة، **والتي قد تؤثر على ما يصل إلى ٢٤ مليون أمريكي، والذين صوت العديد منهم بالتأكيد لصالح ترامب؛ ومع ذلك، كان هناك وعدان انتخابيان بدأ ترامب في الوفاء بهما على الفور، وهما الأكثر كشفًا عن أولوياته، وسيحددان نهج إدارته في الفترة القادمة؛** إصداره عفواً عن بعض الأفراد المتورطين في الهجوم على مبنى الكابيتول في ٦ كانون الثاني؛ وفرض قيودًا على الهجرة استهدفت بعض اللاجئين الأفغان؛ **وبطريقة أو بأخرى، يرى ترامب أن الأفغان الذين ساعدونا خلال حربنا المطولة في بلادهم، والذين وثقوا بنا والآن يحتاجون إلى حمايتنا، والذين خضعوا جميعًا للتدقيق المركز، يشكلون خطرًا أكبر علينا من الأشخاص الذين هاجموا الكابيتول وحاولوا الإطاحة بالحكومة.**

وأوضح الكاتب: عندما أصدر العفو عن بعض المتورطين في أحداث ٦ كانون الثاني، **أشار إليهم كـ"رهائن"، وعاملهم كأبطال، بينما عامل الأبطال الأفغان كمجرمين؛ إذا كنت تتساءل** لماذا يكون ترامب متسامحًا للغاية مع مهاجمي ٦ كانون الثاني الذين اعتدوا بوحشية على ضباط الشرطة، ولماذا يكون قاسيًا للغاية مع الشعب الأفغاني الذي تتعرض حياته للخطر، **فالجواب أنه في كثير من الحالات يكون المجرمون في صف ترامب، كما هو الحال في اعتداء ٦ كانون الثاني، بينما المجموعة الأخرى لا فائدة منها لأنهم مجرد يائسين يحتاجون لمساعدتنا؛ هذه هي أمريكا التي يمكننا أن نتوقع أن نعيش فيها مع ترامب مرة أخرى على رأس القيادة – حيث يتم تقليص الخدمات المقدمة للطبقة المتوسطة والطبقة العاملة الأمريكية، بينما يستمر المليارديرات الذين يسعون إلى تدمير الديمقراطية في الحصول على معاملة خاصة. في النهاية، من الواضح أن إخبار ترامب عن قسوة سياساته لا يؤدي إلا إلى إزعاجه. ولذلك، دعونا نستمر في إزعاجه، ربما يضطر بعد ذلك إلى التصرف بشكل لائق في بعض الأحيان..!!!**

وجاء في مقال **ديس بوتاس** في صحيفة **يو اس تودي** الأمريكية، **أنّ ترامب مفتون بإنقاذ تيك توك لدرجة أنه تجاوز إجراءات الكونغرس المصادق عليها من المحكمة العليا، والتي تقضي بفرض حظر على التطبيق؛ فما هو دافعه الحقيقي؟** هناك سؤالان علينا الإجابة عليهما في ضوء الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب **بوقف فرض الحظر على تطبيق تيك توك**، متجاوزا لقوانين الحظر التي كان أول من اقترحها: **لماذا يريد ترامب أن يتحايل على القانون لإنقاذ تيك توك؟ وهل بات التطبيق آمنا على الأمن القومي بين عشية وضحاها؟ وأوضحت الصحيفة: في الواقع يُظهِر ترامب من خلال هذا الإجراء أنه لا يضع الأمن القومي في المقام الأول؛ فالتطبيق يجب أن يتم حظره، وليس من حق ترامب السماح للتطبيق بالاستمرار في العمل دون أي تغييرات.**

ويسمح أحد أحكام الحظر نفسه بتمديده لمدة ٩٠ يومًا إذا تم تحقيق تقدم كبير نحو الحظر، لكن إدارة تيك توك أوضحت تمامًا أنها لا تريد التخلص من الشركة الأم بايت دانس، ومقرها بكين. ورغم ذلك أصدر ترامب تعليماته إلى النائب العام بعدم فرض الحظر، وبالتالي التحايل على التشريع بالكامل؛ والرئيس مسؤول عن تنفيذ القانون، وإهمال هذه المسؤولية عمداً يشكل طريقاً خطيراً. والسؤال هنا إذا كانت إحدى أكبر منصات التواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة تفضل إغلاق أبوابها بدلاً من بيعها، رغم أنها تساوي مليارات الدولارات، فما هو دافعها الحقيقي سوى إخفاء الأسرار الكامنة في داخلها؟ لقد قرر ترامب أن أفضل مسار للعمل هو تأخير إغلاق تيك توك بسبب رغبته في التوسط في بيع التطبيق، لكن هذا لا يفسر تحوله من قيادة حملة حظر التطبيق إلى محاولة إنقاذه. وختمت الصحيفة بالقول: قد يكون مقترح الحظر في أول مرة مدفوعا برغبة ترامب في إسكات منصة بارزة للناشطين الديمقراطيين وليس الاهتمام الحقيقي بالأمن القومي. ولكن في نهاية لأمر ينقذ ترامب منصة خطيرة على الأمن القومي لأنه يتمتع بشعبية عليها، ويفضل مصالحه الشخصية على مصالح الشعب الأمريكي. وأقل ما يقال في التراجع عن الحظر هو إهمال للواجب..!!!

ولفت تعليق في صحيفة **أرغومينتي إي فاكتي** الروسية، **إلى تهديد الرئيس ترامب بفرض رسوم جمركية غير واقعية على المنتجات الروسية؛ فقد** دعا ترامب روسيا إلى إنهاء عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا، مهددا برفع الرسوم الجمركية على بضائعنا إلى سويات باهظة إذا لم نفعل ذلك. **ولكن على مدى السنوات الثلاث الماضية، وبفضل جهود واشنطن، انكمش حجم التجارة بيننا إلى ٣.٧ مليار دولار في العام ٢٠٢٤، ولم يعد للولايات المتحدة أي نفوذ على الاقتصاد الروسي تقريبًا. وبحسب المحلل السياسي أندريه سوزدالتسيف، "انخفضت صادراتنا إلى الحد الأدنى. لكنها ما زالت تشمل اليورانيوم والمعادن الأرضية النادرة التي تشكّل أهمية كبيرة بالنسبة لأمريكا؛ وإلا لكانت واشنطن فرضت عليها عقوبات منذ فترة طويلة وحظرت استيرادها، وهناك إغراء كبير بعدم انتظار فرض التعريفات الجمركية الحمائية. إذا بدأنا بوقف الإمدادات بأنفسنا، فمن**

شأن ذلك أن يوجه ضربة ملموسة للاقتصاد الأمريكي. حجم صادراتنا في سياق الاقتصاد الروسي ليس كبيرا، ولا يدر مبالغ كبيرة الأهمية بالنسبة لنا".

لكن الاستباق في هذه الحالة، والمبادرة بوقف الإمدادات بأنفسنا دون انتظار عقوبات جديدة، لا يصب في مصلحة روسيا. وأكد سوزدالتسيف ذلك بالقول: "لا نحتاج إلى فسخ العقود ووقف عمليات التسليم إلى الولايات المتحدة. وهنا يجب أن نأخذ في الاعتبار حسابًا آخر: فمن المهم بالنسبة لنا أن نظهر للعالم أجمع، وخاصة للدول الصديقة والمحايدة، أن روسيا شريك تجاري موثوق به، يفي بجميع التزاماته التعاقدية. إذا قامت الولايات المتحدة برفع الرسوم الجمركية على سلعنا بشكل أحادي إلى سويات باهظة، فإنها ستؤدي إلى تحفيز التضخم لديها وفي الوقت نفسه تقدّم نفسها كطرف لا يمكن التنبؤ بتصرفاته، وتفسخ الاتفاقات المتعوب عليها"..!!!

وتناول تقرير في صحيفة **إزفيستيا** الروسية، محاولات ترامب الضغط على الرياض كما سبق أن فعل ريغان في حينه ضد الاتحاد السوفيتي؛ **ففي ٢٣ كانون الثاني الماضي، دعا الرئيس ترامب دول أوبك، وفي مقدمتها السعودية، إلى خفض أسعار النفط. ورأى غرابة في أنهم لم يفعلوا ذلك قبل الانتخابات الأمريكية. وبحسب الصحيفة، تقوم خطة ترامب على استغلال أسعار النفط المنخفضة لإجبار روسيا على تعليق برنامجها النووي والصاروخي والتفاوض بشأن مصير أوكرانيا، مع استمرار نفوذ واشنطن على موسكو. ربما تكون فكرة الرئيس الأمريكي مستوحاة من النظرية التي تقول إن انخفاض أسعار النفط في ثمانينيات القرن العشرين أضعف الاتحاد السوفييتي، لكن هذه الفكرة لا تمت للواقع بصلة؛ القواسم المشتركة بين الوضع الحالي والوضع في ذلك الوقت قليلة، ولكن لا تزال هناك بعض السمات المشتركة؛**

فكما كان الحال آنذاك، فإنّ أيًا من الجانبين، سواء أمريكا أو السعودية، ليس لديهما حوافز قوية بما يكفي لخفض الأسعار. لقد قام السعوديون بالحد طواعية من إنتاجهم لعدة سنوات ويستمرون في ذلك الآن؛ ولكي تتمكن المملكة من تحقيق التوازن في ميزانياتها الطموحة الحالية، تحتاج إلى أسعار للنفط عند ١٠٠ دولار للبرميل. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فكما كان الحال قبل أربعين عاما، فإن انخفاض الأسعار يعني مشاكل كبيرة لصناعة النفط الصخري لديها. يمكن أن تكون معظم الحقول مربحة بسعر لا يقل عن ٥٥-٦٠ دولارًا للبرميل. ما نراه هو أن الأسعار لم تهبط إلى ما دون هذه المستويات منذ انتشار الوباء. ستتعارض خطط الحفر المكثف وزيادة الإنتاج في أمريكا مع الضغوط على أوبك لخفض الأسعار. وبناء على ذلك، يمكن استنتاج أن أفكار ترامب ذات طبيعة إعلانية بحتة، ولا آفق لها..!!!!

أخبـار عن سـورية:

فرص وتحديات ومطالب إقليمية ودولية.. وجغرافيا سياسية جديدة تتشكل..؟!!

أفادت الشرق الأوسط في تقرير لها أنّ الاتحاد الأوروبي يجد نفسه اليوم، إزاء الملف السوري الجديد، بعد شهرين من سقوط نظام الأسد أمام خيارَيْن لا ثالث لهما: إما أن يكون لاعباً فاعلاً ويبادر ويتحرك، وإما أن يبقى على الهامش ويترك اللاعبين الآخرين يقررون ما يريدونه لسوريا. ووفق مصدر سياسي فرنسي، فإن «استقرار سوريا مفيد للسوريين والاستقرار الإقليمي، ولكن أيضاً لأوروبا» التي ترى فائدته في تجنّب هجرات جديدة باتجاهها؛ مما سيكون له تأثير في أوضاعها السياسية الداخلية وتشجيع نسبة من السوريين للعودة إلى بلادهم، فضلاً عن أن ورشة إعادة الإعمار، عندما تنطلق، يمكن أن توفّر فرصاً استثمارية للشركات الأوروبية. والطريق إلى ذلك كله يمر عبر رفع العقوبات أو على الأقل تعليقها وربطها بـ«خريطة طريق» يتعيّن على السلطات السورية الجديدة أن تتقيّد بها.

وتسعى فرنسا إلى تنظيم مؤتمر دولي لمساعدة سوريا تستضيفه باريس في ١٣ شباط المقبل. وعكست تصريحات جان نويل بارو، وزير خارجيتها، أمس، هذه الرغبة، بإعلانه بشكل قاطع، أن الاتحاد الأوروبي سيعمد إلى تعليق عقوباته على سوريا في ثلاثة قطاعات «الطاقة والنقل والمؤسسات المالية». وبنظره، فإن العقوبات «تعوق اليوم الاستقرار الاقتصادي في البلاد وبداية عملية إعادة الإعمار»؛ **بيد أن بارو سارع لطرح شروط النادي الأوروبي «التي يتوافق حولها غالبية الأوروبيين»، بقوله إن «تعليق العقوبات يجب أن يكون مشروطاً بتحقيق انتقال سياسي يشمل جميع السوريين، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير حازمة لضمان الأمن، ومواصلة مكافحة أي شكل من أشكال عودة الإرهاب من قِبل تنظيم (داعش)، وضمان الأمن، وكذلك الكشف عن تدمير مخزون الأسلحة الكيماوية للنظام السوري السابق». وكان بإمكان بارو أن يُضيف حقوق المرأة ووضع الأكراد والتنوع المجتمعي ومشاركة كل الأطياف في بناء سوريا الجديدة.**

ولفتت الشرق الأوسط إلى أنّ ما قاله الوزير الفرنسي جاءت عليه أيضاً مسؤولة السياسة الخارجية، ووزير الخارجية الإيطالي وآخرون. وقالت كالاس، الاثنين، إنه «إذا كانت خطوات (السلطات الجديدة) تسير في الاتجاه الصحيح، فنحن أيضاً مستعدون لاتخاذ خطوات من جانبنا». ومن الخطوات الموعودة إعادة فتح السفارة الأوروبية في دمشق. وخلاصة بارو أن «أمن الأوروبيين والفرنسيين يرتبط أيضاً بما يحدث في سوريا»؛ وما كان للأوروبيين أن يقدموا على خطوة تعليق بعض العقوبات لو لم تأتِ الإشارة من الولايات المتحدة التي أصدرت وزارة خزانتها، في السابع من الشهر الحالي،

ترخيصاً مدته ستة أشهر يجيز تخفيف بعض العقوبات على سوريا؛ وتكمن مشكلة الأوروبيين في عدم رغبتهم بإعطاء السلطات الجديدة «شيكاً على بياض».

ولذا، فإن «التعليق» يتيح لهم التراجع إذا ما رأوا أن الأفعال لا تتوافق مع الوعود. وتأتي الأحداث الأمنية المتنقلة لتدفعهم إلى الحذر. ويلخص المصدر المشار إليه أعلاه الوضع الراهن، بأن سياسة الأوروبيين تقول إنه «يتوجب على السوريين أن يستحقوا تعليق أو رفع العقوبات نهائياً، لاحقاً، وهذه مسؤوليتهم، ونحن نراقب ما سيقومون به ونتصرف على أساسه». ويأتي الحراك الأوروبي في حين دعا مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، بعد زيارة لسوريا، المجتمع الدولي، إلى المسارعة باتخاذ ما سمّاها «إجراءات سريعة وحاسمة»؛ لمساعدة السوريين وتسهيل النازحين واللاجئين في العودة إلى بلادهم..!!!

في المقابل، نقلت **الشرق الأوسط** عن **مصدر روسي مطلع**، قوله **إن وفداً روسياً رفيع المستوى، سوف يصل إلى دمشق «في القريب العاجل»، لإطلاق حوار شامل يتناول كل الملفات المطروحة على أجندة الطرفين. ويضم الوفد الذي يرأسه ميخائيل بوغدانوف**، نائب وزير الخارجية ومبعوث الرئيس الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ممثلين عن وزارتي الخارجية والدفاع ومسؤولين في القطاع الاقتصادي للحكومة، وعدد من المؤسسات والقطاعات الأخرى. **وجرت التحضيرات لعقد لقاءات مع رئيس الإدارة السورية أحمد الشرع، ووزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، ومسؤولين آخرين في الإدارة السورية الجديدة. وستكون هذه أول محادثات رسمية تجريها موسكو مع القيادة السورية الجديدة، بعدما كان التواصل بين الجانبين قد اقتصر على قنوات عسكرية ودبلوماسية مغلقة. وقال المصدر إن الطرفين وضعا اللمسات الأخيرة على ترتيبات الزيارة، وزاد أن أجندة المناقشات المنتظرة «سوف تكون شاملة»، وتركز على «وضع الأسس اللازمة لترتيب العلاقات المستقبلية بين البلدين».**

وأفاد تقرير لروسيا اليوم، أنّ الاقتصاد السوري **لم يعد ممسوكا** من الحكومة على النحو الذي كان عليه قبل سقوط نظام الأسد **وتجلت التحولات الكبرى التي طرأت عليه بخفض الرسوم الجمركية وتخفيف القيود على الدولار. وساهم ذلك في تدفق غير مسبوق للبضائع الأجنبية إلى الأسواق السورية وطالعت أعين السوريين منتجات غابت لسنوات الحرب الطويلة عنهم.. لتشهد البلاد تحولا اقتصاديا جذريا رسم سياسات جديدة جعلت الأسواق السورية عامرة بالبضائع المستوردة. وأشار التقرير إلى أنّ البضائع التركية كان لها قصب السبق في العودة مجددا وعلى نحو أكبر وأشمل لتعلو رفوف المحلات التجارية في المحافظات السورية.**

وعقب سقوط نظام الأسد **مباشرة، أعلنت الحكومة الجديدة عن سلسلة من القرارات التي وضعتها في خانة الإصلاح الاقتصادي أبرزها السماح بالتعامل بالدولار وتخفيض الرسوم الجمركية إلى نسب وصلت إلى حدود ال ٦٠%. وسرعان ما ترجمت هذه الإصلاحات انخفاضا ملموسا في أسعار السلع بشقيها المستورد والمحلي. ولكن رغم الانخفاض الكبير في أسعار جل المواد الاستهلاكية والسلع وتوافرها بشكل عارم في الأسواق إلا أن المشكلة بالنسبة للمواطن والحكومة على السواء بقيت قائمة لجهة ضعف القدرة الشرائية للمواطنين السوريين في ظل تأخر دفع الرواتب وتوقف بعضها ومع ذلك فإن الأمل بالمستقبل الأفضل بقي قائما لاعتبارات كثيرة** كما **يقول خبير اقتصادي سوري، أهمها: الشعور بالأمان بالنسبة للتاجر في ممارسة نشاطه الاقتصادي وعدم وجود قوانين جائرة بحقه تعطي المنظومة الحاكمة شراكة غير مستحقة معه في نشاطه الاقتصادي كما كان يحصل في عهد النظام السابق.**

وأضاف الخبير: يبدو المستقبل واعداً لجهة استجلاب الاستثمارات الأجنبية وارتفاع وتيرة النشاط **الاقتصادي مع إيمان شبه يقيني بأن المجتمع الدولي سيعمد في نهاية المطاف إلى رفع سوريا عن قائمة العقوبات الاقتصادية نتيجة للسعي المحموم من جانب الحكومة السورية الجديدة لطمأنة الغرب بشأن العديد من القضايا التي ربط رفع عقوباته بها وقد أخذ رفع العقوبات شكلا متدرجا الأمر الذي سينعكس تباعا وبشكل إيجابي على الاقتصاد السوري..!!!**

وأفاد تقرير في **موقع الجزيرة**، أنه رغم أن تقارير صادرة عن الأمم المتحدة تشير إلى أن إعادة الإعمار في سوريا تحتاج تقريبا ٤٠٠ مليار دولار، **فإن تحديد التكلفة يعد أمرا صعبا بحد ذاته إذا لم يستند إلى دراسات ميدانية تقوم بها لجان متخصصة وفقا لآليات محددة، لأن حجم الضرر الذي لحق بالبنية السكنية والبنية التحتية للبلاد كبير جدا. ومن المتوقع أن تعتمد الإدارة السورية المستقبلية في عملية إعادة الإعمار على مصادر دخل محلية ومساعدات مالية دولية من الدول المانحة. وتشكل الموارد الطبيعية مصدرا رئيسيا لإيرادات الدولة، وقد تساهم في تدوير العجلة الاقتصادية وتسريع حركة إعادة الإعمار؛**

ويصنف النفط أبرز موارد الدولة، إذ بلغت الاحتياطيات السورية المؤكدة بحسب مجلة الطاقة الأميركية نحو ٢.٥ مليار برميل، لكن هذا القطاع يواجه تحديات وعقبات، أهمها العقوبات الدولية، واستمرار سيطرة "قسد" على أغلبية آبار النفط، وحاجة البنية التحتية لإنتاج النفط إلى إعادة صيانة وهيكلة، وكل هذه العقبات تتطلب جهودا وحلولا دولية؛ **ثانياً، تعد سوريا واحدة من أكبر دول العالم امتلاكا للفوسفات،** فقد جاءت في المرتبة الخامسة عالميا، إذ تقدّر احتياطياتها بنحو ١.٨ مليار طن، بحسب الأرقام الصادرة عن شركة الفوسفات والمناجم السورية، وتتركز الاحتياطيات في منطقة تدمر بمنجمي خنيفيس والشرقي ومنطقة الحفة في اللاذقية؛

ثالثاً، تتموضع سوريا على موقع جيوسياسي يسمح لها بأن تكون عقدة لطرق التجارة الدولية البرية والبحرية، فهي تعد حلقة الوصل بين قارتي آسيا وأوروبا وبين أسواق الخليج العربي وتركيا ودول الاتحاد الأوروبي. وعلى الحكومة السورية أن تستغل موقع البلاد لأن تكون جزءا من مشاريع طرق التجارة الدولية، **ولا سيما فيما يتعلق بمشروع الطريق الهندي الشرق أوسطي الأوروبي وطريق الحرير. وقد تكون سواحل شرق المتوسط السورية بمثابة نقطة انطلاق مهمة للمشروعين الهندي الشرق أوسطي وطريق الحرير؛ وسيوفر الموقع الجيوسياسي لسوريا إيرادات مالية من مرور شاحنات الترانزيت عبر أراضيها بين تركيا ودول الخليج العربي وبين السوق الأوروبية ودول الخليج؛** كما يمكن أن تكون سوريا ممرا لخطوط أنابيب الطاقة القادمة من العراق ودول الخليج إلى الأسواق الدولية، مما يحقق لها إيرادات سنوية؛

رابعاً، الأرصدة المجمدة، إذ تمتلك الدولة السورية أرصدة مجمدة في البنوك الدولية يكتنف معرفة رقمها بدقة صعوبة بالغة، ويرجع ذلك إلى أمور فنية تتخذها البنوك الدولية بعدم الإفصاح عن قيمة الأموال المودعة لديها. وستشكل الأرصدة المجمدة في البنوك الدولية إذا ما تم استرجاعها أحد مصادر تمويل مشاريع إعادة الإعمار بالبلاد. وحتى تتمكن الدولة من الاستفادة من تلك الأرصدة لا بد من بذل جهود قانونية ورفع العقوبات الدولية المفروضة عليها، وفق مراقبين؛ خامساً، استثمارات سورية، إذ يستثمر المواطنون السوريون في عدد من دول العالم، ولا سيما في دول الخليج العربي وتركيا ومصر ودول الاتحاد الأوروبي. ويجب تشجيع هؤلاء على نقل جزء من استثماراتهم إلى البلاد، عبر منحهم حوافز وإعفاءات ضريبية محفزة للمشاركة في إعادة الإعمار.

المانحون العرب، وتتعدى تكلفة تمويل عملية إعادة إعمار البلاد المقدرات التي تمتلكها سوريا، لذلك من المتوقع أن تطرح الحكومة إنشاء صندوق إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة، وتوفير الإسكان، وإعادة تشغيل الاقتصاد. ويستند تمويل الصندوق إلى المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية والبنك الدولي والأمم المتحدة والدول المانحة، كما يستند إلى استثمارات وتبرعات من جانب الأفراد أو المؤسسات غير الربحية، ويتم التبرع عادة من خلال إقامة المؤتمرات الدولية. وفي حال تلاشي كل المعوقات السياسية والاقتصادية والأمنية فإن من المتوقع أن تلعب دول الخليج العربي دورا فاعلا في تمويل إعادة إعمار سوريا؛ ومن المتوقع أن تكون **قطر** في مقدمة الدول المانحة لعملية إعادة الإعمار، وذلك من خلال تقديم المنح المالية وطرح الاستثمارات وتبني إنشاء مجمعات سكنية؛ **وتعد السعودية** أيضا من الدول المانحة، **ومن المتوقع أن تلعب في سوريا دورا مهما على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية؛ وتقف الكويت اليوم إلى جانب السعودية وقطر في دعم الحكومة الجديدة، ومن المتوقع أن تقدّم في إطار عملية إعادة الإعمار منح مالية وقروض طويلة الأجل..!!!**

إلى ذلك، وبحسب تقرير لموقع الجزيرة، أثار توقيع الرئيس أردوغان ٢٧ اتفاقية خلال زيارته لبغداد في آذار ٢٠٢٤ اهتمامًا كبيرًا في المنطقة. وكانت الاتفاقيات المتعلقة بالأمن ومشروع طريق التنمية أكثر ما حظي بأهمية إقليمية ودولية على حد سواء. وبحسب الجزيرة، تشير المعلومات إلى أن الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل لم تكن راضية عن هذا التقارب وتتابعه بِحذر شديد. لكن اللافت أن هذه الزيارة جرت قبل انطلاق آخر معركة في الثورة السورية؛ أما الآن، فقد تشكّلت موازين جيوسياسة جديدة مما زاد من أهمية زيارة وزير الخارجية التركي هاكان فيدان إلى بغداد؛ وفي بغداد، التقى فيدان بالرئيس العراقي وجميع كبار المسؤولين مما يعكس أهمية هذه الزيارة من وجهة نظر القيادة العراقية. وتسعى تركيا الآن إلى إعادة ترتيب علاقاتها مع دول المنطقة مستفيدة من مكانتها ونفوذها اللذين اكتسبتهما بعد الثورة السورية.

وكانت الملفات التي حملها وزير الخارجية التركي معه إلى بغداد في الواقع مطروحة على الطاولة منذ فترة، لكنها تُناقش هذه المرّة في سياق مختلف نتيجة التحولات الجيوسياسية الجديدة. وتشير التقارير إلى أن زيارة فيدان قد تحمل تطوّرًا مهمًا بشأن مشروع "طريق التنمية" الذي يُعتبر بالغ الأهمية للمنطقة بعد التغيّرات في النظام السوري؛ ومن المتوقّع أن يشهد المشروع تغييرًا في مساره ليشمل سوريا. ووفقًا لمصادر في أنقرة، قد تنضم سوريا إلى المشروع الذي تُنفذه تركيا والعراق والإمارات وقطر بشكل مشترك؛ ومن المتوقع أن يبدأ طريق التنمية من ميناء الفاو العراقي مرورًا ببغداد ليتجه غربًا ويرتبط بالطريق السريع إم ٥ في سوريا. وعلى هذا المسار، يمكن للطريق أن يصل إلى دير الزور ومنها إلى حلب، ثم يدخل تركيا عبر غازي عنتاب وهاتاي، مما يتيح الوصول إلى موانئ البحر المتوسط والربط البري بأوروبا.

ووفق الجزيرة، تنظر أنقرة بإيجابية إلى هذا التغيير في المسار لأنه سيقلل التكاليف ويختصر الوقت ويسهم في إعادة إعمار سوريا؛ أما بغداد، فيُعتقد أنها قد ترحّب أيضًا بهذا المسار الجديد بسبب مخاوفها المتعلقة بالتكاليف العالية، ومشاكلها العالقة مع إقليم كردستان العراق، هذا بالإضافة إلى التحديات الأمنية في الشمال. وكان مشروع طريق التنمية من النقاط الرئيسية في محادثات هاكان فيدان مع الحكومة العراقية، حيث تولي حكومة محمد شياع السوداني أهمية كبرى لهذا المشروع وترى أنه سيؤثّر بشكل كبير على تنمية العراق ومستقبله وعلاقاته مع أوروبا.

مع ذلك، يواجه السوداني تحديات داخلية كبيرة أبرزها العلاقات مع إيران، حيث تخشى إيران، التي فقدت نفوذها في سوريا بعد الثورة، تكرار سيناريو سوريا في العراق وتسعى للحفاظ على علاقات قوية مع بغداد. لكن يبدو أن حكومة السوداني لا تشارك إيران نفس الرؤية، حيث يُثار داخل العراق نقاش حول سعي البلاد للوقوف كدولة مستقلة بعيدًا عن تأثير إيران أو الولايات المتحدة أو حتى تركيا. ووفق الجزيرة، فإنّ من بين الملفات الأخرى المهمة التي تضمنتها زيارة وزير الخارجية

التركي إلى بغداد، ملف إعادة تنظيم العلاقات بين العراق وسوريا الذي يحتل مكانة مهمة؛ فبعد الثورة السورية، أخرجت دمشق النفوذ الإيراني بالكامل من أراضيها، ورغم الطابع الشيعي للحكومة العراقية، فإن دمشق تعبّر عن رغبتها المستمرة في إقامة علاقة بناءة مع الحكومة العراقية؛

ولقد شهدت العلاقات بين البلدين خطوات إيجابية تُظهر نيات حسنة من الجانبين؛ فقد سلّم العراق جنود النظام السابق الفارّين إلى الحكومة السورية وامتنع عن السماح لقوات الحشد الشعبي باجتياز الحدود أثناء الثورة؛ في المقابل، كان ردّ دمشق حساسًا تجاه مكافحة تنظيم الدولة واعتمدت خطابًا دقيقًا في تعاملها مع الحكومة العراقية. وتسعى تركيا خلال هذه الزيارة إلى طرح فكرة تحالف جديد؛ وتعمل إدارة أردوغان على إقامة شراكة إستراتيجية ثلاثية تجمع أنقرة ودمشق وبغداد. ومن المتوقّع أن يتم توقيع اتفاقيّة شبيهة باتفاقية التعاون الأمني والاقتصادي التي أبرمتها أنقرة وبغداد، مع سوريا أيضًا، بعد استقرار النظام فيها بشكل رسمي.

وتشير المصادر الدبلوماسية في أنقرة إلى أن الدول الثلاث، التي تربطها حدود طويلة ومصالح متشابكة، قد تتجه نحو تشكيل هيكل تحالف جديد يشمل التعاون في مجالات الأمن الإستراتيجي والتنمية والاقتصاد. لكن هناك عقبات رئيسية تعترض هذا التحالف المحتمل أبرزها وجود تنظيم حزب العمال الكردستاني (بي كيه كيه) في شمال سوريا والعراق، والنفوذ الإيراني في العراق، والخلافات بين الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان، بالإضافة إلى الوجود الأميركي في شمال شرق السورية. وتعتقد أنقرة أن لديها القدرة على تجاوز هذه التحديات من خلال علاقاتها القوية مع إدارة بارزاني في كردستان العراق، والاستفادة من العلاقة الشخصية الوثيقة بين أردوغان والرئيس ترامب. وإذا نجح تشكيل مثلث تحالف بين أنقرة ودمشق وبغداد، فقد يكون لذلك تأثير إيجابي على دول أخرى في المنطقة مثل لبنان والأردن ودول الخليج العربي..!!!!

الأراضي الفلسطينية المحتلة:

ترامب يرفع الأجندة الإسرائيلية.. ويربك حلفاءه العرب..؟!!

قال السفير السعودي لدى بريطانيا، إن السعودية لن تطبع مع إسرائيل دون حل للقضية الفلسطينية، والحل للفلسطينيين هو إقامة دولة، وهذا أمر واضح جدا.

وقالت مصادر إسرائيلية وأمريكية لموقع واللا الإسرائيلي إن نتنياهو يعتزم زيارة واشنطن في ٣ شباط المقبل، وأنه سيلتقي الرئيس ترامب، وستكون موضوعات النقاش الأساسية خلال الاجتماع هي لبنان وغزة. وذكر مسؤولون إسرائيليون أن هذه الرحلة المقررة تعتمد على الوضع الصحي لنتنياهو.

وفي غزة، قال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، التابع لحركة حماس، إن أكثر من ٣٠٠ ألف نازح عادوا أمس من جنوب ووسط القطاع إلى الشمال. وافادت الشرق الأوسط أنه في أول رد فعل له على الجدل الكبير الذي رافق عودة آلاف النازحين الفلسطينيين من جنوب قطاع غزة إلى شماله، تعهد نتنياهو بـ«هزيمة (حماس) بشكل كامل». وانسحب الجيش الإسرائيلي من محور «نتساريم» الذي يقطع غزة عرضياً، في مشهد وصفته حماس بأنه «انتصار للفلسطينيين وهزيمة لإسرائيل». **وبينما بدا الفلسطينيون فرحين بمسيرة العودة يرفعون شارات النصر وأعلاماً فلسطينية، أثار الأمر غضباً وجدلاً كبيرين في إسرائيل.**

وحظيت المشاهد الفلسطينية باهتمام رسمي وشعبي في إسرائيل، وحظيت مساحة واسعة من النقاش في وسائل الإعلام. وانتشرت صور «مسيرة العودة» ومقاطع فيديو للعائدين مثل النار في الهشيم في الإعلام الإسرائيلي ومواقع التواصل. وكتب مراسل إذاعة الجيش الإسرائيلي دورون كدوش: «باختصار، حماس حققت هذا الصباح ما تريد». وأضاف: «استعادت حماس السيطرة الكاملة على شمال القطاع. سيعود شمال غزة ليكون مكتظاً بالسكان بأكثر من مليون ونصف شخص، وهذا سيصعب على إسرائيل العودة للقتال في الشمال**... العودة للقتال داخل منطقة مكتظة بالسكان مثل مدينة غزة ستكون مهمة شبه مستحيلة». وكتبت مراسلة القناة ١٢ سابير ليبكن في تقرير رصد عودة النازحين: «النازحون يحتفلون بـ(إذلال إسرائيل)». وأضافت:** «بالنسبة لكثير من سكان غزة، فإن حشد الناس الهائل الذي يتجه نحو الشمال بدءاً من الصباح هو صورة للنصر».

ونقلت صحيفة **يديعوت أحرونوت** عن **مصادر عسكرية** أن ما حدث «**يعد ثمناً كاملاً دون الحصول على مقابل على أساس أن الاحتفاظ بمحور نتساريم كان يجب أن يظل ورقة مساومة».**

وفي محاولة لإظهار حزم أكبر، قال **وزير الدفاع الإسرائيلي** يسرائيل كاتس إنّ إسرائيل لن تسمح بالعودة إلى واقع ما قبل ٧ تشرين الأول. **وتبقي تهديدات نتنياهو ووزير دفاعه الباب مفتوحاً من أجل العودة إلى الحرب، وهي مسألة ستقررها المفاوضات التي ستنطلق قريباً خلال المرحلة الأولى من وقف النار من أجل الاتفاق على المراحل اللاحقة.**

إلى ذلك، أثارت مبادرة ترامب لإخلاء قطاع غزة من سكانه إلى دول مجاورة مثل مصر والأردن، جدلا واسعا، إلا أن مسؤولين في إدارته أوضحوا أبعاد هذه المبادرة. ونقلت صحيفة **وول ستريت جورنال** عن **مسؤولين في إدارة ترامب إشارتهم إلى أن الولايات المتحدة والشركاء الإقليميين يمكن أن يقدموا ضمانات بالسماح للفلسطينيين بالعودة في نهاية المطاف، موضحين أن هذه الضمانات تهدف إلى جعل الفكرة أكثر قبولا من الناحية السياسية للدول العربية. ولم يوضح المسؤولون بعد المعايير الدقيقة للاقتراح، بما في ذلك كيفية إعادة توطين أكثر من مليوني فلسطيني**

في القطاع وما إذا كانوا سيحققون في نهاية المطاف تطلعاتهم إلى حكم أراضيهم بالكامل. وردا على سؤال حول خطة ترامب، قال مسؤولون في الإدارة **إنهم ينظرون إلى غزة على أنها "أرض قاحلة مليئة بالأنقاض والذخائر غير المنفجرة، والتي سيتم تسهيل إعادة إعمارها بشكل كبير من خلال رحيل سكانها".**

وقال مسؤول كبير في إدارة ترامب: "لا يمكنك المطالبة ببقاء الناس في مكان غير صالح للسكن لأسباب سياسية"، مضيفا أنه قد يتم تزويد الفلسطينيين بضمانات بأنهم يستطيعون العودة في نهاية المطاف بعد المفاوضات مع الشركاء الإقليميين. وأشار مسؤولون سابقون إلى أن قرار اليمين المتطرف في إسرائيل بتبني اقتراح ترامب جعل كسب الدعم العربي للمبادرة أكثر صعوبة.

ونشرت صحيفة **التايمز** البريطانية، مقالاً كتبته **جوسي إنسور، قالت فيه إن خطط الرئيس الأمريكي لتهجير الفلسطينيين من غزة، وضعت حلفاء أمريكا العرب في وضع لا يحتمل؛** فعندما رفع عبد الله الثاني هاتفه يوم السبت للرد على مكالمة من **ترامب، ربما غفر له اعتقاده أنها مجرد ثرثرة سريعة عن الأحداث في المنطقة. لكنه خرج من المكالمة في حالة من الذهول،** حيث أخبره ترامب **بأنه يريد تطهير غزة من ١.٥ مليون فلسطيني ونقلهم إلى الأردن ومصر. وتعلق الصحيفة أن الفكرة طرحت من مستشاري ترامب الجمهوريين، بمن فيهم صهره جاريد كوشنر الذي تعامل مع أهمية غزة كموقع للتطوير العقاري. إلا أن ترامب يحاول على ما يبدو إقناع الملك الأردني والرئيس المصري، بقيمة الخطة... وعليه، فلا توجد خيارات جيدة أمام الدول العربية، فالولايات المتحدة هي ثالث أكبر شريك تجاري لمصر بعد الإمارات والصين. وينطبق الشيء نفسه على الأردن. وتعتمد السعودية، التي كانت ذات يوم أقوى حليف للفلسطينيين، بشكل أساسي على الأسلحة وأنظمة الدفاع المصنعة في الولايات المتحدة. وسيتعين على الدول الثلاث أن تفكر في كيفية التعامل مع ترامب، الذي هدد بالفعل أقرب الشركاء التجاريين للولايات المتحدة بفرض تعريفات جمركية صارمة. والآن يواجه السيسي وعبد الله الثاني معضلة إما أن يدمرا نفسيهما، أو يدمرا الحلم الفلسطيني بتقرير المصير وإقامة الدولة..!!!!!**

وقال المعلق في صحيفة **واشنطن بوست، ديفيد إغناطيوس،** إن **تعليقات ترامب عن تطهير غزة ونقل الفلسطينيين إلى مصر والأردن، وضعت الشركاء العرب لأمريكا في حالة من الحذر. وأشار إلى** أن ترامب ومن خلال تقديم العديد من المقترحات مرة واحدة، **يخاطر بأن يقوض أفكاره الجيدة بأفكاره السيئة. واعتبر ترامب ارتكب أول خطأ كبير له في السياسة الخارجية يوم السبت، عندما صدم الصحافيين بأنه يريد "تنظيف" غزة من سكانها ونقل بعضهم إلى الأردن ومصر؛ فنقل الفلسطينيين من شأنه أن يزعزع استقرار الحكومات العربية المعتدلة في أنحاء المنطقة.**

وأضاف إغناطيوس إن ترامب يستمتع بكونه مخربا، لكن تصريحاته كانت مثل إلقاء قنبلة يدوية، **وأن ردة الفعل من دول الشرق الأوسط كانت سريعة، وسلبية بشكل حاد.** وتابع إغناطيوس **أن تعليق ترامب العفوي حول نقل الفلسطينيين يعزز الاتجاه الذي كان واضحا منذ انتخابه: ميله إلى بدء معارك غير ضرورية حول مشاريع مفضلة له؛ فقد اختار افتعال معركة مع حليفته في حلف الناتو الدنمارك بشأن غرينلاند، وهدد باستعادة قناة بنما، وسخر تكرارا من كندا بسبب اختلال التوازن التجاري لديها. ويبدو أن ترامب نسي أن السياسة الخارجية ليست طريقا في اتجاه واحد، فحتى القوى العظمى تحتاج إلى أصدقاء، كما أن تخريب الشرق الأوسط أمر غير حكيم وبشكل خاص الآن، وفي الوقت الذي تحاول فيه المنطقة التعافي من حرب مدمرة؛ إن إشعال ترامب الحرائق في المنطقة تقلل من قدرته على إطفاء النيران المشتعلة هناك.**

وتكشف تعليقات ترامب بشأن إعادة التوطين عن موضوع ناشئ بعد أسبوع أول جنوني من الأوامر والتطهير والحظر. ومع الحمم التي ألقاها في كل الاتجاهات، يشعل ترامب المزيد من المعارك أكثر مما سيكون قادرا على وقفها. ويعتقد الكاتب أن ترامب لديه بعض الأفكار الجيدة للسياسة الخارجية... **لكنه يخاطر بأفكاره الجيدة من خلال تقديم كم من الأفكار السيئة المرفقة بنهج غير مركز، تعطي انطباعا أنه يجمع كل شيء وفي كل مكان وفي وقت واحد..!!!!**

ورأت افتتاحية الخليج الإماراتية، أن اقتراح ترامب تهجير الفلسطينيين يشكل امتداداً لمخططات قديمة فاشلة لم تحقق هدفها على مدى أكثر من ٧٦ عاماً، لا بالتوطين ولا بالتهجير ولا بالتفريغ، وهو بالمطلق غير قابل للتنفيذ، ومرفوض من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات، إضافة إلى أنه مرفوض دولياً وعربياً، لأنه يتنافى مع القانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة؛ إذا كانت حرب الإبادة التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وأطنان القنابل الأمريكية التي دمرت كل أشكال الحياة في القطاع **فشلت في** اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، **وها هو يعود إليها سيراً على الأقدام وبأي وسيلة ممكنة، فإن دعوات التهجير الجديدة لن يكون مصيرها أفضل من مخططات مماثلة سابقة؛ المطلوب من الإدارة الأمريكية الحالية التوقف عن طرح مثل هذه المخططات العقيمة، وأن تعمل ولو لمرة واحدة على الامتثال للشرعية الدولية وتطبيق القرارات الدولية، إذا كانت صادقة فعلاً بأنها ترغب في تحقيق السلام في المنطقة.**

أخبار ومواضيع متنوعـة:

القدس العربي: ١٠ منظمات تنتقد إحالة المئات لمحاكم الإرهاب قبيل جلسة استعراض ملف مصر في مجلس حقوق الإنسان... مقترح ترامب لتهجير الفلسطينيين يهدد بانتهاء مرحلة "الحليف

الإستراتيجي" في العلاقات المصرية الأمريكية... الأهرام: تلاحم الدولة والشعب في رفض تهجير الفلسطينيين..؟!!

قبل ساعات من بدء جلسة الاستعراض الدوري الشامل لملف مصر في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أدانت ١٠ منظمات حقوقية قرارات نيابة أمن الدولة العليا مؤخرًا، بإحالة مئات المواطنين المحتجزين منذ فترات طويلة، تجاوز بعضها ٦ سنوات، إلى محاكم الإرهاب، عوضًا عن الإفراج الفوري عنهم. وقالت المنظمات، في بيان، **إن** قرارات الإحالة إلى المحاكم تمثل محاولة لطمس الانتهاكات الخطيرة التي شابت التحقيقات معهم واحتجازهم التعسفي المطول في قضايا ذات طابع سياسي. وانتقدت المنظمات رفض النيابة ضم مدد الحبس التي قضاها المحتجزون، أو احتسابها ضمن الأحكام الصادرة بحقهم، وتعمدها الزج ببعضهم في قضايا جديدة على خلفية اتهامات سبق أن أتمّوا مدد عقوبتهم عليها. **وختمت** المنظمات بيانها بالقول إن **قرارات الإحالة الصادرة مؤخرًا تكذّب ادعاءات السلطات المصرية التي تسعى إلى تصدير صورة مزيفة حول إصلاحات في ملف المحتجزين وأماكن الاحتجاز، نقلت القدس العربي.**

في سياق آخر، آخر أفادت **القدس العربي** في تقرير لها أنّ **دعوة الرئيس ترامب لتهجير فلسطينيين من قطاع غزة إلى دول مجاورة مثل مصر والأردن**، بداعي عدم وجود أماكن صالحة للسكن في قطاع غزة جراء الإبادة الإسرائيلية، **أنتجت ردود فعل رسمية وشعبية غاضبة في مصر. ووفق مراقبون، قد تختلف طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية في ولاية ترامب الثانية عن الأولى، خاصة مع الموقف المصري الرافض منذ بداية العدوان على قطاع غزة أي محاولات لتهجير أهالي القطاع إلى سيناء. فقد وضعت تصريحات ترامب بوادر أزمة بين الإدارة الأمريكية ونظام الرئيس السيسي، الذي تميزت علاقتهما في الولاية الأولى بالتقارب الشديد، حيث حظي السيسي فيها بدعم غير مسبوق بعد فترة توتر شهدتها العلاقات خلال عهد الرئيس أوباما.**

ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة، قولها **إن الاقتراح الأمريكي يتضمن أن تسمح مصر بدخول نصف مليون فلسطيني من أهالي القطاع، ينتشرون في الداخل ولا يتركزون في سيناء، وهو ما ترفضه مصر.** ويختلف المقترح الأمريكي، عما سبق وطرحه ترامب في ولايته الأولى ضمن صفقة القرن، وهو نقل مسؤولية القطاع، مقابل امتيازات اقتصادية واسعة، منها إقامة منطقة صناعية كبيرة بتمويل خليجي داخل الحدود المصرية بين سيناء وغزة، وتكون الأولوية لسكّان القطاع للعمل بها، على أن يتضمن ذلك إقامة للعاملين. **وذكّرت الصحيفة** أنّ القاهرة دخلت في علاقات استراتيجية مع واشنطن منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، مع توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل المعروفة بـ"كامب ديفيد"، وتخلي مصر عن علاقتها بالاتحاد السوفيتي، لتبدأ القاهرة مرحلة جديدة مثلت فيها أحد حلفاء أمريكا في المنطقة، وهو الأمر الذي ترفضه المعارضة وتصفه بالتبعية.

وتمثل المساعدات الأمريكية لمصر، إحدى الأوراق التي سيحاول ترامب اللعب بها في إطار الضغط على مصر لتنفيذ مخططه، في وقت لم يتزحزح الموقف المصري منذ بدء العدوان عن رفضه أي محاولة لتهجير الفلسطينيين وهو الأمر الذي اعتبره خطا أحمر غير مقبول تجاوزه. وبعد ساعات من تصريحات ترامب، أكدت مصر تمسكها بثوابت ومحددات التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، **مشددة على أنها تظل القضية المحورية في الشرق الأوسط، وأن التأخر في تسويتها وفي إنهاء الاحتلال وعودة الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطيني، هو أساس عدم الاستقرار في المنطقة..!!!**

ورأت افتتاحية **الأهرام المصرية**، أن **رفض التهجير القسري للفلسطينيين من أراضيهم هو موقف يعكس تلاحم الدولة والشعب المصري بكل فئاته ومكوناته، وهو ما بدا في حالة الرفض الشعبي القاطعة لدعوات ترحيل الفلسطينيين من أراضيهم ونقلهم إلى دول أخرى.** وقد عبرت فئات الشعب المصري عن حالة الغضب الشديد والرفض والإدانة الواضحة لأى محاولات لتهجير الفلسطينيين، **وهو ما يؤكد أن القضية الفلسطينية ستظل دائما في وجدان وضمير الشعب المصري وفى قلب أجندة السياسة الخارجية المصرية، حيث تمثل مصر صمام الأمان للشعب الفلسطيني حتى ينال حقوقه المشروعة، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته المستقلة على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية في إطار حل الدولتين. ولذلك فإن** إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ووقف كل صور العدوان وتحقيق السلام العادل والدائم وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة **هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار لجميع دول وشعوب المنطقة، وليس عبر سياسة القوة والعدوان وتهجير الفلسطينيين قسرا أو طوعا.** كما أن الفلسطينيين متمسكون بأرضهم وديارهم؛ فهي قضية مصير ولن يقبل الفلسطينيون سوى بإقامة دولتهم المستقلة. **وبالتالي فإن دعوات تهجير وترحيل الفلسطينيين هي دعوات باطلة وغير قانونية وتزيد من بيئة الصراع في المنطقة..!!!**

******

تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.